



وتقول وانما الجواز في الاثبات اي في ثبوت تلك الخاصية
 المشبهة وقع من السلف بنا لان يستعمل هذا الجواز في
 الاثبات ووجه التسمية ليس بوجوب التسمية حتى يتبين ان المراد
 على القرينة ايضا مشا ركها في كون مستحاررا تجبلا ويجوز بعد
 الفحاش الكافي منه واليه حبه كخطيب الضميمة الثانية
 جز صاحب الكتاب في كون استعارة تحقيقية في بعض المراتب
 بلازم المشبهة كما في قوله تعالى يقضون عهد الله حيث استعمل
 الجبل بعد على سبيل الكناية والنقض لا يطلقه قال صاحب
 الكتاب في استعمال النقص في ابطال العهد حيث
 يشبه العهد بالجبل على سبيل الاستعارة كما في قوله
 الوصولية في المشاهير من قال الترح الموقد لا يخلص قد استعمل
 مطلقا قرينة الاستعارة بالكتابة لا يجب ان يكون استعارة
 تجبيل بل قد تكون تحقيقية كما استعارة النقص لا يطلق
 العهد بها فالقرينة تجر والتعبير عن ملازم المشبه بما وضع للملازم
 المشبه به ويجزى التمثيل بالثبوت النقص استعمل في العهد في الآية
 ايضا بها استعارة لا يطلق العهد من غير الثبوت الى هذا
 الاحوال يشهد بانها ما المكن في ذلك لا يلتفت الى غيره ومن هنا

نشأ

نشأ ما ذكره في الفريدة الرابعة ولا يخفى انه قرينة ضعيفة
 كونها معتبرة وعند اللغاة فنقول فنقول ان يكون مراد صاحب
 الكتاب ان النقص بعد ثبوت العهد كما يدعي مطلقا كما
 ان ثبتت مخالفة المشبهة كما يدعي الموت وان يكون مراد
 شاع استعمال النقص في مقام افادة ابطال العهد او
 في ابطال ابطال العهد ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقا
 اقرب الى الضبط فحذرة النسب الى الاعتبار الفريدة
 الثانية جواز السكالي كونها مستعملا راينا مارا بنا بانهم
 ان السكالي جعل الاستعارة التحيلية مستعملا في مرومبي
 توميه المشكك بينهما معناه التحقيق ولم نعثر من غيره على
 التجزأ اليه بان يكون مذهب التجزأ دون الترتيب والتبليغ
 وتيسر استعارة وموطن تحيلية لانه ما كانت جعل استعمال
 المشبه في المشبه به ولا يخفى انه تعسف في خروج عن سواد
 الطريق وانفراد عن كل شيق وهو في السكون لا يلبس
 وذلك لان الكجارة هي جعل اللفظ تاما بالمعنى فحصلت بعضا
 للفظ خروج عنها فالتسكالي جعل تاما عليه في المعنى
 من اثار المعنى التحقيقية بالملازم المشبه به المشبه الى ان الحكم

Copyright King Saud University